العرب
الخميس 2021/10/21
السنة 44 العدد 12216

مؤتمر استقرار ليبيا يستهدف تفعيل الصفقات لتأجيل الانتخابات

تكليف لجنة لتقييم الوضع الأمني ومدى الاستعداد لإجراء الاستحقاق الانتخابي

العاصمة الليبية طرابلس ستكون الخميس على موعد مع أول مؤتمر دولي تستضيفه منذ سنوات، وهو مؤتمر حول مبادرة استقرار ليبيا الذي يستهدف على ما يبدو تفعيل الصفقات لتأجيل الانتخابات، التي من المقرر تنظيمها في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

الدبيبة وحكومته من أبرز المتحمسين لتأجيل الانتخابات

الحبيب الأسود

تونس – تحتضن العاصمة الليبية طرابلس الخميس المؤتمر الوزاري حول مبادرة استقرار ليبيا، والذي تنظمه وزارة الخارجية الليبية بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة.

ويهدف المؤتمر الذي لن تتجاوز مدته ثلاث ساعات وفق البرنامج المعد سلفا، إلى تقييم الجهود المبذولة والآليات المعمول بها حاليا لتنفيذ قراري مجلس الأمن 2570 و2571 ومخرجات مؤتمري برلين 1 و2، فضلا عن تقديم خطة عمل حول المسار الأمني العسكري.

وينتظر أن يشارك في المؤتمر ممثلون عن كل من الجزائر وتونس والصين وروسيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وسويسرا وهولندا واليونان وإسبانيا وتركيا والإمارات والسعودية والكويت وقطر والبحرين وتشاد والنيجر والسودان والمغرب والكونغو والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية.

> مسودة البيان الختامي للمؤتمر المسربة لم تشر إلى موعد الانتخابات وإلى القانونين الصادرين من مجلس النواب بشأنها

وسينطلق المؤتمر الذي سيطغى عليه الجانب البروتوكولي، بكلمة لوزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش، تليها كلمة المبعوث الأممي يان كوبيتش، ثم يدخل الحاضرون في نقاش حول المسار الأمني والعسكري، والاستماع إلى إحاطة اللجنة العسكرية المشتركة بخصوص خطتها حول توحيد المؤسسة العسكرية وإجلاء القوات الأجنبية والمرتزقة، ثم يقدم وزير الداخلية خالد مازن إحاطة حول الوضع الأمني والوضع في الجنوب، وكذلك حول خطة نزع السلاح ودمج الميليشيات في مؤسسات الدولة والدعم المطلوب من المجتمع الدولي لتحقيق ذلك.

وتلي ذلك إحاطة حول مستقبل الديمقراطية في ليبيا وكلمات الضيوف، على أن يتم على الساعة الثانية بعد الظهر تلاوة البيان الختامي، وعقد مؤتمر صحافي من قبل وزيرة الخارجية والمبعوث الأممي.

ويُنتظر أن تدعو حكومة الوحدة الوطنية إلى رفع التجميد عن الأرصدة الليبية في الخارج، للاستفادة منها في مشروع إعادة الإعمار والتنمية، وإلى حين إتمام ذلك تطالب بتمكينها من متابعة الأموال المجمدة وإدارتها لزيادة عوائدها خلال فترة تجميدها بما يضمن تجنب تآكلها والتصرف غير المشروع فيها.

وتشير الحكومة إلى مجموعة دعم الاستقرار التي تقول إنها أنشأتها بعد عدة أشهر من العمل الشاق، وهي بلا شك مشروع طويل الأجل، وتتمثل خطتها الفورية في وضع أسس الانتخابات الوطنية العامة المقبلة التي تريد لها أن تكون انتخابات آمنة وشفافة وعادلة يشعر فيها كل ليبي بحقه في اختيار من يمثله، وانتخابات معترف بها وبنتائجها من جميع الليبيين.

ولم تشر مسودة البيان الختامي المسربة من قريب ولا من بعيد إلى موعد الانتخابات وإلى القانونين الصادرين من مجلس النواب بشأنها، وإنما اكتفت بطلب تكليف لجنة دولية بتقييم الوضع الأمني وتحديد مدى الاستعداد لإجراء الانتخابات، لاسيما أن البلاد تفتقر لقطاع أمني سيادي، وفق نص المسودة.

واعتبر عضو مجلس النواب عبدالسلام نصية أن ما ورد في بيان مبادرة "دعم استقرار ليبيا"، حول الانتخابات الرئاسية و البرلمانية، يعد التفافا واضحا على هذا الاستحقاق وتاريخه المحدد في الرابع والعشرين من ديسمبر، محذرا من أن عقد مثل هذه اللقاءات جاء لغرض إجهاض الانتخابات والاستمرار في الفوضى وعدم الاستقرار.

ووفق مسودة البيان الختامي "يجدد المشاركون التزامهم الدائم والقوي بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، ورفضهم القاطع لجميع أشكال التدخلات الأجنبية في شؤونها، وإدانتهم لمحاولات خرق حظر السلاح وإرسال المرتزقة إليها".

و"يرحب المشاركون بعقد المؤتمر على الأراضي الليبية ويشيدون بتحسن الأوضاع السياسية والأمنية والمعيشية المتمثلة في استمرار الالتزام بوقف إطلاق النار، وفتح الطريق الساحلي، وتوفير النقد في المصارف، وتحسين الأوضاع الصحية، وتوفير اللقاحات المضادة لفايروس كورونا المستجد، وإطلاق مبادرة المصالحة الوطنية والإفراج عن المحتجزين، والمضي قدما في العملية السياسية بإرادة وقيادة ليبية وبرعاية الأمم المتحدة".

و"يدعو المشاركون جميع الأطراف الليبية إلى المزيد من التوافق والمصالحة الوطنية، لإنجاح التحول الديمقراطي وبناء دولة مدنية تقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان".

و"يرحب المشاركون بعودة سفارات عدد من الدول للعمل من داخل العاصمة طرابلس ويشجعون باقي الدول على الإسراع في إعادة فتح سفاراتها ومكاتبها القنصلية، وحث شركات الطيران الدولية على استئناف رحلاتها إلى ليبيا"، ويشيدون "بالدور المحوري للأمم المتحدة في دعم الاستقرار بليبيا ويقرون بالجهود المبذولة في هذا الإطار من قبل كل من الاتحاد الأفريقي ولجنته رفيعة المستوى، واللجنة الرباعية، والاتحاد الأوروبي، والجامعة العربية، ودول الجوار".

و"يحث المشاركون جميع الأطراف الليبية والجهات الفاعلة الدولية على قبول نتائج الانتخابات ودعم المسار السياسي"، مشددين على "اتخاذ إجراءات عقابية صارمة ضد معرقلي العملية السياسية".

وجاء تعمّد الحكومة عقد مؤتمر دعم استقرار ليبيا في طرابلس، بعد أن كان مقررا تنظيمه بمدينة سرت، ليفقده الكثير من نجاعته، باعتباره سيخلو من مشاركة أطراف مهمة في التوازنات الداخلية، ويجعل عددا من الدول المدعوة تعتذر عن الحضور أو تكتفي بتمثيل رمزي، لاسيما تلك التي لم تعد إلى فتح سفاراتها في البلاد، أو التي لها مواقف معلنة من حكم الميليشيات والحضور العسكري التركي في الغرب الليبي.

كما أن تحويل اهتمامات المؤتمر من التركيز على الانتخابات إلى الملفين الاقتصادي والأمني، يشير إلى رغبة الحكومة في الاتجاه نحو دبلوماسية الصفقات والوعود الاستثمارية لتكريس فكرة التمديد لها، وهو ما ينسجم مع طبيعة المناخ العام الذي يحيط برئيسها عبدالحميد الدبيبة الذي يخوض معركة يومية للترويج لصورته كزعيم شعبي يحظى بجماهيرية واسعة.

وسبق للدبيبة أن أعلن عن مشاريع كبرى في إطار خطة إعادة الإعمار والتنمية، وهي، ومن أجل تنفيذها، تحتاج وفق تقدير الحكومة إلى رفع التجميد عن الأموال الليبية المجمدة في الخارج، ويصل حجمها إلى 200 مليار دولار أميركي، كما تحتاج إلى استمرار الوضع على ما هو عليه إلى حين الانتهاء من تحقيق المصالحة الوطنية.

وبات تأجيل الانتخابات هدفا محوريا للحكومة التي تعمدت في الفترة الأخيرة عدم الإشارة إلى الرابع والعشرين من ديسمبر في بياناتها الرسمية، التي تصدر عادة بعد الاجتماعات التي يعقدها الدبيبة مع المسؤولين الأمميين والدوليين.

غياب التحمس للترشح للأمانة العامة يُعمق أزمة حزب العدالة والتنمية المغربي

الرباط – تكشف المواقف الصادرة عن قيادات في حزب العدالة والتنمية، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في المغرب، بشأن المؤتمر الاستثنائي الذي من المقرر عقده في موفى أكتوبر الجاري عن غياب أي فرصة للخروج من الأزمة التي غرق فيها الحزب بعد هزيمة الانتخابات العامة.

ونفت العديد من تلك القيادات عزمها الترشح للأمانة العامة للحزب الذي تلقى انتكاسة كبيرة في الانتخابات التشريعية والمحلية التي جرت في الثامن من سبتمبر الماضي في خطوة تعكس عدم التحمس للمؤتمر المقبل.

ومن بين تلك القيادات لحسن الداودي، الوزير السابق وعضو الأمانة المستقيلة، الذي رفض تداول الموضوع أصلا، معتبرا أن المؤتمر سيد نفسه.

وبدوره، قال عزيز رباح الوزير السابق وعضو الأمانة العامة المستقيلة إنه بعيد عن نقاش الأمانة العامة الجديدة وغير معني بها، حالا أو لاحقا دون ذكر مزيد من التفاصيل بشأن المؤتمر الاستثنائي وفقا لتقارير مغربية محلية.

ويرجح مراقبون أن ينجح رئيس الحكومة الأسبق عبدالإلاه بنكيران في الفوز بالأمانة العامة للحزب إذا ترشح في المؤتمر الاستثنائي الذي سيشارك فيه أكثر من 2500 مؤتمرا مؤتمري المؤتمر السابق والمؤتمرين بالصفة الذين لم يفقدوها؛ فيما لن يحضر برلمانيو الحزب الذين سبق أن حضروا المؤتمر السابق بالصفة.

وكانت الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية قد أعلنت أن الدورة الاستثنائية للمؤتمر الوطني ستنعقد يوم الثلاثين من أكتوبر الجاري في محاولة لإخراج الحزب من الأزمة التي يعيشها وذلك بعد استقالة الأمانة الحالية بقيادة سعدالدين العثماني.

ومُني الحزب بهزيمة قاسية في الانتخابات الأخيرة حيث حل في المركز الثامن، مسجلا تراجعا كبيرا بحصوله على 13 مقعدا فقط في عثرة سلطت الضوء على المآزق الذي يعيشه تنظيم الإخوان المسلمين في المملكة المغربية وفي المنطقة برمتها.

وفاز في الانتخابات حزب التجمع الوطني للأحرار الذي حصل على 102 مقعدا من أصل 395 بمجلس النواب (غرفة البرلمان الأولى) قبل أن يشكل رئيسه ائتلافا حكوميا في وقت لاحق.

وفجرت خزيمة العدالة والتنمية سجالات بين أعضاء الحزب إلى حد دفع بخيار عودة بنكيران إلى واجهة التنظيم أملا في الخروج من غرفة الإنعاش الذي يوجد بها بعد الهزيمة السياسية واستقالة الأمانة العامة.

ويرى مراقبون أن هناك مساع يبذلها الجناح الموالي لبنكيران من أجل تثبيته في المؤتمر الاستثنائي في قيادة الحزب.

واعتبر الباحث السياسي المغربي رشيد لزرق أن "صدمة انتخابات سبتمبر أفرزت عن فصل في الصراع الدائر بين جناحين داخل العدالة والتنمية لم يكن متوقعا حتى لدى أقصى المتشائمين".

وأوضح لزرق في تصريح لـ "العرب" أن "هناك دفع قوي لإعادة بنكيران إلى الأمانة العامة للحزب، هذا نابع من عقدة الزعيم، وهنا يصبح الحديث عن الديمقراطية مقتصرا على مفهومها الإجرائي فقط حيث ينتج عنها ارتباطا عاطفيا بشخصيات قيادية تحت مبرر انتصار الزعيم الذي يحق له إصدار الأوامر والنواهي، حتى ولو جاءت ضد قيم وروح الديمقراطية، وعارضت الحريات والحقوق، لأن ثقافة الزعيم تتعارض مع فكرة المؤسسات".

رشيد لزرق

هناك دفع قوي لإعادة بنكيران إلى الأمانة العامة للعدالة والتنمية

وتابع "هذا ما وقع للجناح البنكيراني داخل العدالة والتنمية، الذي يختزل الديمقراطية في التمديد لشخص ابن كيران".

وكان بنكيران من أبرز الداعين لرحيل الأمين العام السابق للحزب العثماني محملا إياه المسؤولية.

وقال بنكيران وقتها "بعد اطلاعي على الهزيمة المؤلمة التي مُني بها حزبنا في الانتخابات المتعلقة بمجلس النواب أرى أنه لا يليق بحزبنا في هذه الظروف الصعبة إلا أن يتحمل السيد الأمين العام مسؤوليته ويقدم استقالته من رئاسة الحزب".

ومنذ صدور نتائج الانتخابات العامة تعالت الأصوات المنادية بالقيام بمراجعات من بينها الخروج من جبة الإسلام السياسي والفصل بين الدعوي والسياسي حتى يتجاوز الحزب المآزق الذي وجد نفسه فيه.

العدالة والتنمية لم يتجاوز انتكاسة الانتخابات

تونس منفتحة على التشاور مع شركائها دون تدخل في شؤونها

تونس – قال الرئيس التونسي قيس سعيد الأربعاء إن بلاده منفتحة على التشاور مع "الدول الصديقة والشقيقة" دون وصاية أو تدخل في شؤونها الداخلية.

وجاء ذلك في لقاء جمع الرئيس سعيد بالأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبوالغيط الذي شدد على أنه يتفهم تماما الاعتبارات التي قادت إلى إقرار إجراءات الخامس والعشرين من يوليو، والتي تم من خلالها تجميد كافة اختصاصات وصلاحيات البرلمان التونسي وإقالة الحكومة السابقة برئاسة هشام المشيشي ورفع الحصانة عن النواب البرلمانيين.

وأشار الرئيس سعيّد إلى "انفتاح تونس على التشاور والتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة في كنف الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية".

وأفاد أن تونس ترفض "كل أشكال الوصاية أو التدخل في شؤونها الداخلية أو التربص بمصالحها"، معربًا عن "تشبثه بمبادئ الديمقراطية واحترام الحريات وضمان حقوق الإنسان".

وبدوره أعرب أبوالغيط عن "ثقته في المسار الديمقراطي في تونس وفي وجاهة التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها".

كما عبّر عن تمنّيه "للقيادة التونسية النجاح في معركة بناء دولة وطنية قوية تلبي إرادة الشعب التونسي وتحقق تطلعاته نحو الاستقرار والنماء".

ويأتي ذلك في وقت يكثف فيه شركاء تونس على غرار الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من تحركاتهم لدراسة الوضع في البلاد.

واتهم الرئيس قيس سعيد أطرافا تونسية لم يسمها بالتحريض ضد بلاده في دول أجنبية، لكن متابعين يرون أنه يشير بذلك إلى حركة النهضة الإسلامية التي رفضت بشدة إجراءات الخامس والعشرين من يوليو الاستثنائية واتهمت سعيد بالانقلاب على الدستور.

> أحمد أبوالغيط أعرب عن ثقته في المسار الديمقراطي في تونس وفي وجاهة التدابير والإجراءات التي اتخذها قيس سعيد

كما اتهم في وقت سابق أطرافا بالسعي لإفشال القمة الفرانكفونية التي كان من المقرر أن تستضيفها تونس في نوفمبر المقبل قبل أن يتم تأجيلها إلى الخريف المقبل على أن تحتضنها جزيرة جربة التونسية.

وأقر إثر ذلك الرئيس المؤقت السابق محمد المنصف المرزوقي بسعيه لدى الفرنسيين من أجل إلغاء القمة ووقف دعم تونس "بعد عودتها إلى الاستبداد"، وفق قوله.